مركز حمورابي

الحوكمة العالمية للمؤسسات الدولية بين الواقع والتأملات

الحوكمة العالمية للمؤسسات الدولية بين الواقع والتأملات

نور نبيه جميل
باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

16 أذار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

إن الحكم العالمي هو نتاج التحولات الليبرالية الجديدة في نماذج العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. وقد أدى تفضيل آليات رأس المال والسوق على سلطة الدولة إلى خلق فجوات في الحوكمة شجعت الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والمجتمع المدني على الاضطلاع بأدوار موثوقة كانت تعد في السابق من اختصاص الدولة. وهذا يعزز اختلاف وجهات النظر حول كيفية تحديد مفهوم الحوكمة العالمية، وهي قضايا ذات أهمية وأولوية قصوى. يرى بعض الباحثين أن الحوكمة العالمية تتكيف باستمرار من خلال إعادة تعديل الاستراتيجيات والمناهج للحلول وتطوير أدوات وتدابير جديدة للتعامل مع القضايا التي تأثيرها على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. بدلاً من الحكم على الحوكمة العالمية الحالية، تسعى هذه المساهمة إلى تقديم لمحة عامة عن الوضع الحالي للحوكمة العالمية من خلال مناقشة وضعها الحالي في مواجهة التحديات التي تواجهها ومستقبلها.

يقدم المنظور المستخدم هنا الحوكمة العالمية كأداة لتحديد الحلول للمشاكل التي خلقتها العولمة الليبرالية الجديدة. وعلى هذا النحو، يرتبط مفهوم الحوكمة العالمية بتفاعل عدد لا يحصى من الكيانات الجماعية أو الفردية المنبثقة عن توجهات مجتمعية ومهنية مختلفة، والتي تشكل شبكات تعمل على معالجة القضايا التي تهدد المجتمعات المحلية والعالمية. كما تهتم الحوكمة العالمية بالقضايا التي أصبحت معقدة للغاية بحيث لا تستطيع دولة واحدة معالجتها بمفردها. وتشكل الأزمات الإنسانية والصراعات العسكرية بين الدول وداخلها وتغير المناخ والتقلبات الاقتصادية تهديدات خطيرة للأمن البشري في جميع المجتمعات؛ لذلك، من الضروري وجود مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والخبرات لمعالجة التهديدات بشكل صحيح، ووضع السياسات ذات الصلة، والتنفيذ الفعال وتقييم النتائج بدقة للتخفيف من هذه التهديدات.

الهيكل والجهات الفاعلة: أصحاب المصلحة في الحوكمة العالمية

إن انتشار الأسواق العالمية الشبكية، والثورة في تكنولوجيات الاتصالات العالمية، ونهاية الحرب الباردة، وزيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشؤون العالمية، كلها عوامل تساهم في "العولمة". وقد أدى الترابط المتزايد بين الدول إلى تعزيز تبادل المعرفة من خلال التقريب بين الشعوب والثقافات والمجتمعات والدول في عصر تدعو فيه القضايا إلى زيادة التعاون الدولي .

لقد أصبح نطاق القضايا الحديثة "عالميًا"، بما يتجاوز قدرة حكومات الدول وحدها على معالجة مثل هذه القضايا. اعترف الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، بأنه "لا يمكن لأي دولة، مهما بلغت قوتها، أن تحمي نفسها بمفردها" وأن "التهديدات التي نواجهها مترابطة". ونتيجة لذلك، فإننا نشهد مجالات واسعة من الاعتماد المتبادل التعاوني والتنافسي بين الدول ذات السيادة والشركات عبر الوطنية وشبكات الخبراء والمجتمعات المدنية.

لقد تم توضيح الظاهرة الحالية للحوكمة العالمية بشكل جيد من قبل بيرمان وباتبرج في نظرتهما العامة للإدارة البيئية العالمية للمراجعة السنوية للموارد البيئية لعام 2008. ويصفان الحوكمة المعاصرة من خلال السمات التالية: (1) ظهور أنواع جديدة من الوكالات والمسؤوليات.(الجهات الفاعلة بالإضافة إلى الحكومات الوطنية)؛ (2) ظهور آليات ومؤسسات جديدة للحوكمة العالمية تتجاوز الأشكال التقليدية للأنظمة القائمة على المعاهدات والتي تقودها الدول؛ (3) زيادة تجزئة وتفتيت نظام الحوكمة الشامل عبر المستويات والمجالات الوظيفية.

هناك العديد من الجهات الفاعلة التي تحدد وتشكل البنية الحالية للحوكمة العالمية. منها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والخبراء العلميين ومجموعات المجتمع المدني والشبكات والشراكات والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فضلاً عن الشبكات الإجرامية وشبكات تهريب المخدرات العابرة للحدود الوطنية، وهذه توفر للسياسة العالمية جهات فاعلة متعددة. ووجهات النظر والمشاركة في توجيه النظام السياسي.

تعمل الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة العالمية على توسيع نطاق الأنشطة التي تشارك فيها، كما أنها تغير أنماط التفاعل والتعاون في معالجة القضايا الحالية على المستوى العالمي. كما إن ترتيبات الإدارة العالمية الحالية تفضل المرونة على الجمود، وتفضل التدابير الطوعية على القواعد الملزمة، وتختار الشراكات بدلا من التصرفات الفردية، وتؤدي إلى ظهور مبادرات وأفكار جديدة.

في حين تختلف أنماط الحوكمة العالمية بشكل كبير، يمكن تحديد أربعة هياكل عامة: المنظمات الحكومية الدولية (IGOs)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، والحوكمة الخاصة، وآليات الحوكمة الثلاثية. تعد المنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة أمثلة على آليات الإدارة القائمة التي تركز على الدولة. ومع ذلك، تستخدم المنظمات الحكومية الدولية الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي لديها الخبرة والموارد المركزة في قطاعات الخدمات والبيئات التي قد تفتقر إليها المنظمات الحكومية الدولية. مثل هذه الترتيبات تزيد من الكفاءة إلى الحد الأقصى. يستخدم (أبوت وسنيدال) مصطلح "الحوكمة الجديدة عبر الوطنية" للتعرف على الطريقة التي تعمل بها المنظمات الحكومية الدولية على توسيع قدراتها والوصول إلى الموارد من خلال تضمين الجهات الفاعلة والمؤسسات الخاصة وغير الحكومية. وهذا يصوغ شبكات تعاونية عالمية تقوم فيها المنظمات الحكومية الدولية بتشكيل ودعم عمليات المنظمات غير الحكومية وبعض المؤسسات الخاصة. وتعتبر هياكل الحوكمة هذه بمثابة شراكات بين القطاعين العام والخاص. مثلاً تستخدم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جميع جوانب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويعد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مثالاً آخر على الشراكة الدولية بين القطاعين العام والخاص. الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو منتدى يشجع الشركات عبر الوطنية على مشاركة دراسات الحالة التي توضح الطرق التي تتبعها الشركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات المضيفة التي تعمل فيها. الهدف هو صياغة سجل رقمي لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الموجودين على جميع مستويات الحوكمة - المحلية والولائية وعبر الوطنية - للمشاركة في الخطاب وتشكيل جهود تعاونية لغرض تحقيق ما تحدده أهداف التنمية المستدامة على أنه نتائج متوقعة.

التحديات الحالية للحوكمة العالمية

ويهدف عدد متزايد من الجهات الفاعلة الناشئة في مجال الحوكمة العالمية إلى المساهمة في حل القضايا المترابطة المكملة، والمتعارضة في بعض الأحيان.

مع الأنظمة القائمة بالفعل والمصممة لمعالجة بعض المشاكل الدولية بشكل منفصل عن القضايا الأخرى. يعرّف الوضع عندما تفشل المؤسسات الدولية الحالية في توفير استجابة منسقة لتحديات جداول الأعمال الحالية بأنها "الطريق المسدود". ومن خلال أمثلة السيادة، ومن خلال مناقشة مسائل القوة والمساواة، سوف نبين كيف تؤثر التطورات الجديدة في العلاقات الدولية على الاستجابات التعاونية للقضايا الأكثر إلحاحًا وتعيد تشكيلها.

تتجمع مختلف الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة العالمية حول أفكار ومعايير حقوق الإنسان والأمن البشري؛ ومع ذلك، فإن مبدأ السيادة لا يزال يشكل تحديًا للتطبيق العملي لتلك الأفكار على المستوى الدولي. إن الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الناس وحرياتهم أثناء الحروب أو الصراعات بين الدول أو داخلها لا تزال تؤدي إلى تآكل الأمن البشري في أجزاء مختلفة من العالم. ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة في مجال الحكم التي تعمل من أجل صون السلام والأمن والعدالة وحماية حقوق الإنسان لديها قدرة محدودة على تحسين الأوضاع بسبب إجراءات الموافقة المعقدة على التدخل الإنساني أو الترخيص بعمليات حفظ السلام. على سبيل المثال، أدت الانقسامات السياسية والمصالح الحزبية داخل مجلس الأمن (خاصة استخدام حق النقض من قبل بعض أعضائه الدائمين) إلى عرقلة أي رد دولي على الفظائع الجماعية المرتكبة في سوريا،وحالياً في غزة مما أدى إلى تعزيز الإفلات من العقاب وتشجيع توسيع جرائم الحرب والجرائم. ضد الإنسانية . ويستمر أيضاً صعود المشاعر والحركات القومية في روسيا وبعض الدول الأوروبية في تقويض التعاون الدولي في الاستجابة لتحديات مثل التدفق الهائل للاجئين، والصراع المستمر في أوكرانيا. وكل هذه الأمور تهدد الأمن الدولي، والنظام بشكل عام، الذي تم إنشاؤه خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، على الرغم من أن مبدأ المسؤولية عن الحماية اكتسب الدعم السياسي والشرعية الدولية منذ طرحه قبل عقد من الزمن، فإن مساهمته في منع الفظائع الجماعية وحماية السكان تظل منخفضة. وكما يشير لاك (2015) ، يحتاج ممارسي السياسات والباحثون إلى التفكير بطريقة أكثر دقة بشأن السيادة. إن سيادة صنع القرار، عندما تختار الحكومات أن تحدد بشكل مستقل ما إذا كان مسار عمل معين لقضية حماية حقوق الإنسان يصب في مصلحتها الوطنية، وتآكل السيادة، يفتحان الباب أمام المزيد من الفظائع داخل حدود الدول وعبرها. يرى هذا الباحث، على سبيل المثال، أن الممارسة غير الفعالة للسيادة من قبل عدد من الدول على أراضيها تصبح عائقًا كبيرًا أمام ممارسة مسؤوليات الحماية في أماكن أخرى.

لقد أصبحت السلطة في النظام الحالي للحوكمة العالمية أكثر انتشارا. كما إن تحول القوى الذي صاحب صعود البرازيل وروسيا والهند والصين وغيرها من ما يسمى "القوى الصاعدة" يطرح تساؤلات حول إمكانية إعادة الترتيب أو التحولات في الوضع الحالي للحوكمة العالمية. وفي حين تدعو إلى تمثيل أفضل في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بدأت حكومات الصين والهند والبرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة في تطوير وصيانة مؤسسات بديلة للتعاون الاقتصادي والسياسي. وكان البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وبنك التنمية الجديد نتاجاً لهذه الجهود. وفي حين تتشكل سلوكيات القوى الصاعدة من خلال السمات الهيكلية للرأسمالية العالمية، فإن "الملامح المختلفة للعلاقات بين الدولة والمجتمع في مجموعة البريكس توفر الأسس للصراعات مع القوى الغربية حول الجوانب الأكثر ليبرالية للحوكمة العالمية". إن الأفكار الغربية المتعلقة بالخصخصة والأسواق المستقلة وحسابات رأس المال المفتوحة تواجه تحديات من خلال الأساليب التي تسيطر عليها الدولة في التنمية في بلدان ما يسمى بالجنوب العالمي. كما إن انتشار صناديق الثروة السيادية، وبنوك التنمية الوطنية في دول البريكس يشكل تحدياً للوضع المستقل لرأس المال الخاص في الشؤون الاقتصادية العالمية الحالية. وقد أدت هذه التطورات، من قبل بعض الباحثين، إلى استنتاج مفاده أن القوى الصاعدة تتنافس على السمات الأكثر ليبرالية لنظام الحوكمة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب مجموعة صغيرة من الدول الكبرى والمؤثرة مثل الهند والصين قوة تفاوضية أكبر، حيث أن عدم مشاركتها في المعاهدات والسياسات الدولية (على سبيل المثال، تغير المناخ) قد يقلل بشكل كبير من آثار التغيرات المناخية الأخرى. جهود الدول لحل هذه القضايا العالمية. إن تكوين القوة العالمية المتغير يتحدى كل نوع من البيئات المتعددة الأطراف سواء كان الأمر يتعلق بالمؤسسات الدولية التي تتمتع بعضوية انتقائية غربية (على سبيل المثال، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجموعة السبع/مجموعة الثماني)؛ والمؤسسات الدولية التي تشكل حالة السياسات الدولية ولكنها لا توفر للقوى الصاعدة عضوية وسلطة متساوية في هيئاتها الإدارية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)؛ أو البيئات المتعددة الأطراف التي تتفاعل فيها القوى الناشئة والراسخة على قدم المساواة إلى حد ما (منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

إن عدم المساواة الاقتصادية والسياسية لها آثار طويلة الأمد على الحكم داخل الدول وفيما بينها. ويساهم التفاوت في أي من الشكلين في تصاعد التطرف والاضطرابات الاجتماعية، كما يثير تساؤلات حول المسؤولية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحملها في ما يتصل بالتنمية البشرية بما يتجاوز مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، أي الأمن والغذاء والمأوى. في حين أن جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام 2015 يعطي الأولوية لهدف "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" (الأمم المتحدة، 2015)، إلا أن الأسئلة لا تزال قائمة حول من سيمول بالضبط هذا القضاء على الفقر وما هي الإجراءات الأكثر ملاءمة لهذه المعركة. . على سبيل المثال، تركز الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة العالمية بشكل أكبر على تدابير التدخل في البلدان الفقيرة، حيث إنها تسترشد في المقام الأول بفهم "ضيق" للأمن بدلاً من التفكير في قضايا التنمية طويلة الأجل، أو حالات انعدام الأمن "اليومي" التي يعاني منها الأفراد في العالم. أجزاء مختلفة من العالم. إن التنوع الكبير في المصادر المالية لمساعدات التنمية يعقد مهمة تطبيق إطار مشترك، يعتمد على احتياجات الأفراد ومقاربة المصالح التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير موارد التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، يبتعد أيضًا عن الشمال القديم نحو دول البريكس وغيرها من الجهات المانحة الرسمية الجديدة مثل كوريا الجنوبية وتركيا، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس، والمنظمات الدينية. والتحويلات المالية من المغتربين وصناديق الثروة السيادية غير المتجانسة وعدد كبير من الصناديق المتداولة في البورصة، فضلاً عن مصادر التمويل الجديدة مثل الضرائب على الكربون والانبعاثات والمعاملات المالية وما إلى ذلك.

وبالتالي، فإن التغيرات الملحوظة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعالم الحالي تطرح أسئلة جديدة وتخلق تحديات جديدة للمشاركين النشطين سابقًا في عمليات السياسة العالمية، وكذلك للجهات الفاعلة الجديدة في الحوكمة العالمية. سيتعين على الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة العالمية أن تفكر بشكل نقدي في أهمية أدوات السياسة السابقة للظروف المتغيرة بسرعة في العالم الحالي

مستقبل الحوكمة العالمية

يمكن القول إن الحكم العالمي أمر لا مفر منه لبقاء الجنس البشري في الأجيال الحالية والمستقبلية. ورغم أن الحوكمة العالمية تبدو في بعض الأحيان هشة وغير فعالة في الاستجابة للتحديات الحالية، فإن اتجاه العولمة والطلب على نهج الحوكمة العالمية قد تجاوزا بالفعل نقطة اللاعودة. سيتم تشكيل مستقبل الحوكمة العالمية بشكل أساسي من خلال العوامل الخمسة التالية: التمكين الفردي، وزيادة الوعي بالأمن البشري، والتعقيد المؤسسي، وتحول القوى الدولية، والنموذج السياسي العالمي الليبرالي. وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج من خلال تطبيق النتائج والملاحظات من مختلف مجالات الدراسات بما في ذلك الدراسات الأمنية، والاقتصاد السياسي الدولي، ومجال الحوكمة العالمية، ودراسات الاتصالات.

فأولا، بفضل تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام الاجتماعية، اكتسب المواطنون الأفراد ــ وخاصة في البلدان المتقدمة ــ قوة معلوماتية أكبر كثيرا مما كانوا عليه قبل نصف قرن. يمكن للأفراد تحقيق وعي أعلى بالمواقف المتعلقة بالشؤون الوطنية والدولية. ومقارنة بالبشر في القرن العشرين، فإن أغلبية البشر في القرن الحادي والعشرين يستطيعون الوصول بسهولة أكبر إلى المعلومات الأمنية الدولية، وذلك بفضل شبكة الإنترنت والتعرض لوسائل الإعلام. ولذلك، فإن مواطني العالم الأفراد هم أكثر احتمالا لفهم أهمية وتأثير الأمن الدولي على حياتهم الشخصية.كما لعبت وسائل الإعلام الرقمية دورًا رئيسيًا في ما يسمى بالربيع العربي عام 2011 في مصر وتونس: فقد سمحت الشبكات الاجتماعية للمجتمعات بالتوحد حول المظالم المشتركة وتعزيز استراتيجيات قابلة للنقل للتعبئة ضد الطغاة. توضح عولمة وسائل الإعلام الجديدة كيف يمكن تعبئة المجتمعات في جميع أنحاء العالم من أجل الاستجابة التعاونية، كما تشير إلى اتجاه جديد في تقاطع وسائل الإعلام الجديدة مع وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والراديو والهاتف المحمول. كما حدد مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي القضايا الفردية وتناقص نفوذ الدولة باعتبارها واحدة من الاتجاهات العالمية الرئيسة في القرن الحادي والعشرين، بحجة أن القوة السياسية المحتملة للأفراد زادت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة بسبب انتشار تكنولوجيا المعلومات والنقل. سيؤدي هذا الاتجاه إلى تعزيز التقارب بين السياسة المحلية والدولية، مما يقيد سلوك الدولة ويستمر في إنتاج العديد من الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية.

ونظراً للزيادة الهائلة في قدرات الأفراد في جمع المعلومات والتحليل والإسقاط السياسي، فمن المفترض منطقياً أن يمهد الاتجاه نحو تمكين الأفراد طريقاً أوسع نحو الحكم العالمي التعاوني، لأن السلام يفضل عموماً على الحرب من جانب البشر الأفراد بحسب المنظور الليبرالي.

ثانياً، مع استمرار الاتجاه نحو "التمكين الفردي"، سيحتاج المجتمع العالمي من خلال بنية الحوكمة العالمية إلى إيلاء اهتمام كبير للأمن البشري، الذي يحمي البشر الأفراد من التهديدات القاتلة للسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية، سواء كانت من صنع الإنسان أو طبيعية الأصل. فالأمن البشري هو مفهوم مبتكر للأمن استجابة للتهديدات الأفقية (مثل العسكرية والاقتصادية والسياسية) والرأسية (مثل الأفراد والدولة والعالمية)، والتي لا تستطيع مفاهيم الأمن التقليدية السيطرة عليها بشكل فعال. إن النقطة المحورية لأمن الدولة أضيق من أن تشمل التهديدات التي لا تعد ولا تحصى والتي تتحدى المجتمعات اليوم. كما إن التهديد المتمثل في انخراط الدول ذات السيادة في حرب واسعة النطاق أصبح أقل احتمالا اليوم من أي وقت مضى في التاريخ الحديث بحسب المنظور الليبرالي. لم يتم القضاء على الحرب، بل تحول شكلها من حروب السيادة إلى حروب الهوية المختلفة أو حركات التمرد ضد الدولة. وبعيدًا عن الحرب، يهتم مفهوم الأمن الإنساني بأنواع مختلفة من الأمن: الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والمجتمعي، والأمن السياسي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994). إن الأمن البشري يوفر نموذجاً مفاهيمياً ممتازاً ومتوافقاً لأنظمة الحكم العالمية في المستقبل، والتي يتعين عليها أن تستجيب للتهديدات العابرة للحدود الوطنية والمتعددة الأبعاد والتي لا تستطيع دولة واحدة أن تتعامل معها بمفردها. على سبيل المثال، بدأ عدد من محللي الأمن القومي بالفعل في إدراك التدهور البيئي والكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والفيضانات والزلازل والفقر والجفاف باعتبارها تهديدات للأمن القومي مماثلة للكوارث العسكرية.

ثالثًا، يجب علينا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار "التعقيد المؤسسي" باعتباره اتجاهًا آخر لتطوير الحوكمة العالمية في المستقبل. ومع اكتساب اتجاه التمكين الفردي المزيد من الزخم، فمن المتوقع أن ينمو تأثير المجتمع المدني من حيث السلطة والموارد. ولن تؤثر الجهات الفاعلة المختلفة غير التابعة لدول بعينها على سلوك حكوماتها الوطنية بشكل أكثر أهمية فحسب، بل إنها سوف تنخرط أيضاً في شبكات العلاقات العابرة للحدود الوطنية بشكل أكثر نشاطاً. من المرجح أن تستمر المؤسسات الدولية في الحوكمة العالمية في التوسع إلى "معقدة الأنظمة".

وهو مفهوم يُعرف بأنه "مجموعة من المؤسسات المتداخلة جزئيًا وغير الهرمية التي تحكم مجال قضية معينة".

رابعاً، سوف تتشكل الإدارة العالمية في المستقبل أيضاً من خلال تحولات القوى في العلاقات الدولية. لقد أنشأت الدول الغربية كل المؤسسات التقليدية للحوكمة العالمية تقريبًا، وقد شكلت ثقافتها السياسية التعددية ومجتمعاتها المدنية المؤثرة السياق السياسي للحوكمة العالمية. كما قامت دول الجنوب العالمي، وخاصة الصين، بتحسين قوتها النسبية مقارنة بالشمال العالمي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يصبح صوت الجهات الفاعلة القادمة من الجنوب العالمي أكثر بروزًا في أنظمة ومؤسسات الحوكمة العالمية التي يهيمن عليها تقليديًا عدد صغير من دول الشمال العالمي. ولذلك، فإن زيادة التعددية ستزيد من تعقيد وجه الحوكمة العالمية.

خامسا، إن مستقبل الحكم العالمي يضرب بجذوره أيضا في النماذج الليبرالية للسياسة العالمية. أذ تميل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أو العابرة للحدود الوطنية إلى أن تكون أكثر تعاوناً مع الحكم العالمي عندما يتم الحفاظ على النظام العالمي الليبرالي. لقد تطورت أنظمة الحكم العالمية حتى الآن مع نماذج ليبرالية مثل الديمقراطية، والتوجهات من القاعدة إلى القمة، وتعزيز حقوق الإنسان. في حين أن تقدم الممارسات الديمقراطية في الدول التي ليس لديها تقاليد قوية لاتباع القيم الليبرالية لا يزال يمثل تحديًا، فإن الديمقراطية تتمتع بجاذبية شبه عالمية بين الناس من كل مجموعة عرقية، وكل دين، وكل منطقة في العالم، ويتم تبني الديمقراطية كمعيار دولي. من قبل المزيد من الدول والمنظمات عبر الوطنية والشبكات الدولية. تتحدى المقاربات الليبرالية المفهوم التقليدي للدولة باعتبارها جهة فاعلة وحدوية موحدة تفتقر إلى التفسير المعاكس للمصلحة الوطنية. وبناءً على ذلك، حتى في المجالات الأمنية التقليدية، هناك مساحات أكبر للتعاون الدولي. لقد حققت إدارة الأمن العالمي من خلال المؤسسات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية تقدمًا كبيرًا واكتسبت المزيد من النفوذ وفي المقابل اخفقت في حالات عدة وضعفت في مواقف دولية هامة. ولكن إذا هيمن النموذج الواقعي على الأمن القومي، فسوف يكون لزاماً على العالم أن يتغلب على حالة عدم اليقين العميق والشكوك بشأن مدى فعالية الإدارة العالمية. ونتيجة لهذا فإن الحكم العالمي اليوم وفي المستقبل سوف يواجه تهديدات خطيرة مثل الريبة وعدم اليقين والتنافس على الهيمنة بين الولايات المتحدة والصين، والمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا.

والصراعات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فطالما احتفظ المجتمع العالمي بنماذج ليبرالية قوية بما يكفي لتعويض الآثار السلبية للنماذج الواقعية بشكل متبادل، فسوف تستمر الحوكمة العالمية في التحول إلى أنظمة هجينة فعالة تمتلك القدرة على خلق عالم مستقبلي أكثر تعاونًا واستدامة وأمانًا.

تمثل العولمة ونهاية الحرب الباردة وزيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشؤون العالمية تحولاً جذرياً في علاقات القوة، وتسريع تكامل الاقتصادات الوطنية والمساهمة في تقارب السياسات في مجالات القضايا المختلفة. تتناول هذه المراجعة حالة الحوكمة العالمية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من ترتيبات الحوكمة العالمية، والتحديات الرئيسية التي تواجه الحوكمة في سياق متزايد العولمة وإمكانيات الحوكمة المستقبلية. إن ترتيبات الإدارة العالمية الحالية تفضل المرونة على الجمود، وتفضل التدابير الطوعية على القواعد الملزمة وتفضل الشراكات على الإجراءات الفردية. يتناول هذا الملخص لحالة الحوكمة العالمية الدور المتطور الذي تلعبه السيادة والنضالات البشرية الدائمة من أجل السلطة والإنصاف في تشكيل العلاقات الدولية والحوكمة. تجادل هذه المساهمة بأن التمكين الفردي، وزيادة الوعي بالأمن البشري، والتعقيد المؤسسي، وتحولات القوى الدولية، والنموذج السياسي العالمي الليبرالي، سوف تحدد مستقبل الحكم العالمي. تم نشر هذه المقالة كجزء من مجموعة مواضيعية مخصصة للحوكمة العالمية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية